قراءة مرحلية في الانتخابات المحلية في الناصرة

نسرين مزّاوي*

الانتخابات المحلية في الناصرة (2013-2014) عكست كمًّا هائلاً من قضايا الناصرةِ الاجتماعية والسياسية، والمجتمعِ الفلسطيني في الداخل عامة، ومنها: الفقر والطبقية والطائفية وعلاقات الجندر وسياسات الهُويّة ومكانة اللاجئين، ومعنى المواطَنة والحقوق، إضافة الى مكانة الناصرة كمركز سياسي لفلسطينيّي الداخل، وإلى جدلية العلاقة مع المؤسسات الرسمية للدولة بما فيها القضاء؛ ولا بد من التوقف عليها جميعا بتعمق لكن لا متسع هنا لهذا وسأكتفي في هذه المقالة بقراءة الانتخابات قراءة مرحلية لا تقتصر على الظروف المحلية للناصرة وللفلسطينيين في الداخل، بل ترتبط مع الواقع الاجتماعي والسياسي العربي الذي يعيشه الفلسطينيون في الداخل من خلاله هُويّتهم المبتورة، إضافة إلى الحالة السياسية الاقتصادية الإسرائيلية والعالمية وإسقاطاتها على تطور الأحداث والأمور .

فهْم ما يحدث في الناصرة اليوم يستوجب، بنظري، قراءة تاريخية لانتخابات السلطة المحلية. وكإطار لقراءة ما يحدث في الناصرة اليوم، أقترح تناول أربع مراحل مركزية مرت على السلطة المحلية في الناصرة منذ نشأتها حتى الآن، وقد أفرزت الأخيرة منها نتائج الانتخابات الحالية. وأدّعي أن خسارة الحزب الشيوعي (المتمثل بالجبهة) الذي ترأس المجلس البلدي لفترة تقارب الأربعين عامًا ليست وليدة المعركة الانتخابية بذاتها، بل نتاج إخفاق سياسي أيديولوجي تنامى خلال السنوات العشر الأخيرة في صفوف الجبهة والحزب الشيوعي، وجاءت نتائجه الأخيرة، خسارة الجبهة رئاسة البلدية .

المرحلة الأولى؛ وهي مرحلة التمثيل على أساس طائفي استمرت منذ تأسيس البلدية عام (1877) حتى السنوات الأولى للنكبة. وَفقًا للقانون العثماني، جرى خلال هذة الفترة انتخاب مجلس بلدي على أساس تمثيل طائفي، وقد تركب المجلس من تسعة أعضاء مثلوا كلاً من المسلمين والروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك بشكل متساوٍ. إلى جانب هذا، عُيِّن رئيس المجلس من قبل السلطة على نحوٍ حافظت من خلاله على نفوذها. وقد استمر هذا النهج خلال فترة الانتداب وبضع سنوات بعد قيام الدولة حتى العام 1954.[1]

المرحلة الثانية (1954 - 1967)؛ وهي فترة الحكم العسكري. وتميزت هذه المرحلة بدعم السلطات للقوائم العائلية وعرقلة التنظُّم السياسي الحزبي. ويظهر هذا جليًّا من خلال تفاصيل أحداث الانتخابات الأولى بعد النكبة في الناصرة في العام 1954؛ إذ حاولت السلطات الإسرائيلية منع إجراء الانتخابات في الناصرة في موعدها المحدد، إلا أنها رضخت في النهاية لأسباب سياسية، واختارت أن تصب جل جهدها في التصدي للحزب الشيوعي، الحزب السياسي الوحيد في الناصرة آنذاك، من خلال دعم القوائم العائلية، وحاولت بهذا امتصاصَ غضب الشارع المتنامي إلى جانب فرض سيطرتها من خلال قوائم عائلية .

بالرغم من الجهود الجمة من طرف المؤسسة، أفرزت انتخابات عام 1954 عن فوز الحزب الشيوعي بنسبة 38.4% من الأصوات، أي ستّة مقاعد من أصل 15، إلى جانب 9 ممثلين عن قوائم عائلية-طائفية لم تُفلح السلطات الإسرائيلية في توحيد صفوفها للحؤول دون وصول الحزب الشيوعي إلى الرئاسة. شهدت الناصرة في تلك الفترة توترات شديدة كان للسلطات الإسرائيلية دور كبير فيها، كما تشير الوثائق الأرشيفية، وقد شاءت هذه عرقلةَ اجتماعات المجلس إذ بات واضحًا لها أنه في الوضع الراهن سيجري انتخاب السيد فؤاد خوري لرئاسة البلدية، وهو ممثل الحزب الشيوعي والمرشح الوحيد للرئاسة. وبعد جهد كبير من قِبَلها، انتُخِب مرشح القوائم العائلية، وبهذا حُقّق ما سعت إليه السلطة لفرض سيطرتها وهيمنتها. وقد استمرت هذه الهيمنة حتى عام 1975 .

[1] Forman G. (2006). Millitary Rule, Political Manipulation, and the Jewish Settlement: Israel Mechanisms for Controlling Nazareth in the 1950s. Journal of Israeli History, 25(2), 335-359

المرحلة الثالثة (1967 - منتصف التسعينيّات)؛ وهي فترة انتهاء الحكم العسكري وبدء الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وغزة. وتميزت هذه المرحلة بحراك سياسي قطْري شامل في صفوف الجماهير الفلسطينية في الداخل، وتأثرت بعدة عوامل إقليمية ومحلية أدت الى فوز الشيوعيين في الانتخابات عام 1975. استمرت هذه المرحلة ما يقارب عشرين سنة، عانت خلالها البلدية من شُحّ الميزانيات، وعمل الحزب الشيوعي خلالها على تنمية روح الانتماء والعمل الجماهيري من خلال النشاطات التطوعية، وعلى رأسها مخيمات العمل التطوعي التي استمرت حتى سنوات التسعين الأولى .

المرحلة الرابعة (منتصف التسعينيّات -2014)؛ وهي فترة الخصخصة والسياسات النيوليبراليّة. والسنوات الأولى لهذه المرحلة عُرفت بفترة "أوسلو" وتخللها نمو سريع للجمعيات الأهلية ولمؤسسات المجتمع المدني، ترأّس خلالها الثنائيّ رابين وبيرس الحكومة الإسرائيلية وتميزت هذه السنوات بانفتاح نسبي تجاه الفلسطينيين في الداخل انعكس بوفرة الموارد المالية وبوعود واستثمارات حكومية لم تشهدها الناصرة من قبل. مشروع "الناصرة 2000" كان أول هذه المشاريع وأضخمها على المستويات كافّةً. وقد تزامن هذا مع نهاية الألفية بحسب التقويم الغربي، ومع زيارة رئيس الكنيسة الغربية البابا يوحنا بولس الثاني للناصرة .

على مستوى العالم والمنطقة، شهدت سنوات التسعين انهيار الاتحاد السوفييتي وهبوط التوتر بين الشرق والغرب المتمثل في "الحرب الباردة"، لكنها كذلك سنوات "الاستشراس الرأسمالي" التي ازداد خلالها التوتر بين الشمال والجنوب، على خلفية نزاعات إقليمية تصب في لُبّ الصراع حول الموارد الطبيعية والبيئية والسياسات الاقتصادية العالمية. وقد تزامن هذا مع نمو حركات دينية، على رأسها حركات مقاومة إسلامية عالمية حملت في حينه راية مناهضة للهيمنة الأمريكية ولنهجها الاقتصادي. على هذه الخلفية، صعد التيار السياسي الإسلامي في الناصرة في الفترة الواقعة بين العامين 1998 وَ 2003، خلال ما عُرف بِـ "أزمة شهاب الدين". وتزامن هذا الصعود على المستوى المحلي والإقليمي مع "انتفاضة الأقصى"، واستمر لفترة وجيزة نسبيًّا تعرقل خلالها عمل المجلس البلدي، وطغت على هذه الفترة أجواء من الطائفية

السياسية لم تَخْلُ من تدخّلات حكومية ودولية، مما يشير إلى الكثافة السياسية والاجتماعية للناصرة كمدينة. وقد تراجع هذا التيار تراجعًا ملحوظًا في السنوات العشر اللاحقة، إلاّ أنه -كسائر الأحزاب الأخرى- كان له دور في الانتخابات الأخيرة -وهذا أمر لا بد من التوقف عنده في مقالات أخرى .

مع التوقف التدريجي لمفاوضات السلام، انخفضت الاستثمارات الحكومية أيضًا، ودخلت بلدية الناصرة في هذه السنوات كغيرها من السلطات المحلية إلى موجة خصخصة انبثقت عن تعديل قانون السلطات المحلية للعام 2003. وشملت السنوات العشر الأخيرة خصخصة جزء كبير من خدمات السلطات المحلية في إسرائيل، منها: خدمات التربية؛ الصحة العامة؛ تصريف النفايات؛ خدمات الرفاه؛ شبكة المياه؛ مشاريع الإسكان -وغيرها. وبينما كثفت الأحزاب العربية في هذه الفترة نضالها حول قضايا الأرض والمسكن، لم يعترض أي منها على عمليات الخصخصة هذه، وبضمنها الجبهة والحزب الشيوعي، حيث عارض هذا عمليات الخصخصة على مستوى السلطة المركزية والسياسات العامة، وتحدى علاقات السلطة ورأس المال. أمّا على مستوى الشارع العربي عامة، فقد مر هذا الأمر بهدوء نسبيًّا .

وهنا بودّي الإشارة إلى أن تجاهل الجبهة والحزب الشيوعي لِما حدث من عملية سطو تحت المسمى "خصخصة"، والتعاطي معها كأمر طبيعي لا محالة، كانت أولى خطوات الانزلاق في منحدر سياسي أدى إلى نشوء صراعات قوى داخلية وإلى انشقاقات أدت إلى خسارتها في الانتخابات. وقد ترعرعت هذه الخسارة في حضن الجبهة والحزب الشيوعي منذ بدء المرحلة النيوليبرالية، وتتّسم هذه بالتوافق بين السلطة ورأس المال. ومنذ اللحظة التي تحولت فيها المعركة السياسية إلى صراع قوى بين أطراف متنازعة على السلطة والمال -وأخصّ منها السنوات العشر الأخيرة من هذه المرحلة- لم يبقَ للمنشقّين وللقوائم المنافسة سوى الائتلاف لحصد ثمار هذا التهاون وهذه الخسارة .

وختامًا، لا بد من الإشارة أن فوز قوائم المستقلين، المدعومة من قِبل رجال الأعمال، هي من سِمات المراحل النيوليبرالية عامّةً التي تُجيَّر فيها كذلك سياسات الهُويّة لخدمة المصالح الضيقة للأطراف كافّة، فضلاً عن حدوث تراجع عامّ في التعاطي مع القضايا السياسية العامة لصالح التمحور حول قضايا محلية؛

وتنعكس هذه المرحلة في الناصرة بتراجع عامّ في مكانة الناصرة كمركز سياسي للفلسطينيين في الداخل، وباضمحلال دورها في الحياة السياسية لهم -وبهذا تنجز سياسة الاقتصاد النيوليبرالية ما عجزت عنه سياسة الاستعمار القومية على مدار عقود وسنوات.

* **نسرين مزّاوي**، باحثة في مجال البيئة وعلوم الانسان.